الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف

دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في الحد من المخالفات الشرعية "البنك الإسلامي الأردني أنموذجا"

(دراسة عملية تطبيقية)

إعداد

مريم جعفر أبوعيشه

إشراف

الدكتور مجدي غيث

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في

المصارف الإسلامية

العام الجامعي 2018 /2019

الفصل الدراسي الصيفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغًا ليسقيني قطرة حب

إلى من علمني معنى الحياة وأمسك بيدي على دروبها

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طلب العلم

إلى سندي الغالي (أبي جعفر)

إلى ملاكي في الحياة

إلى التي ربتني صغيرًا وحفظتني كبيرًا

إلى من كافحت من أجلنا وتعبت حتى أوصلتنا إلى ما نحن عليه

إلى قرة عيني وفؤادي (أمي هنادة)

إلى من هم أقرب إليّ من روحي

إلى من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري (إخوتي)

إلى من لا تحلو الحياة إلّا بوجودهم، ولا تزهو الأيام إلى بصحبتهم، إلى من تجمعني بهم أجمل الذكريات وأمتع اللحظات (صديقاتي)

الشكر

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم باقات الشكر والامتنان لجهودكم وعطائكم المتواصل.....

إلى من علموني حروفًا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأحلى عبارات في العلم صاغو لي من علمهم حروفًا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح ....

إليكم يا من حملتم أقدس رسالة في الحياةأقدم ايات الشكر والإمتنان والمحبة .....

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

عنوان البحث

دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في الحد من المخالفات الشرعية "البنك الإسلامي الأردني أنموذجا"

(دراسة عملية تطبيقية)

إعداد

مريم جعفر أبوعيشه

إشراف

الدكتور مجدي غيث

الملخص

تناولت الدراسة البحث عن دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الاسلامي الأردني، وطبيعة عملها في الحدّ من المخالفات الشرعية، وتكمن أهمية البحث في أنّه يبين دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في الحدّ من المخالفات الشرعية وكيف ساهمت هذه الإدارة في تطوير البنك الاسلامي الأردني، وقد توصلت الباحثة الى جملة من النتائج منها؛ أنّ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي قد ساهمت في التأكد من سلامة المنتجات المالية التي تقدّمها المصارف الاسلامية لعملائها ومن درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، ومن أهمّ التوصيات التي تمّ التوصل إليها، العمل على تطوير وتحسين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإعطاء الأهمية اللازمة لها وترسيخ ذلك في البنك، ومن الأفضل أن يسعى البنك الإسلامي الى زيادة عدد موظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي؛ وذلك ليتم القيام بتدقيق أكبر قدر ممكن من المعاملات المالية وبالتالي المساهمة في تقليل المخالفات الشرعية.

مقدمـــــة

الحمد لله الذي لولاه ما جرى قلم ولا تكلم لسان والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس لسانا وأوضحهم بيانا ثم أما بعد :

إن من أهم مؤسسات المجتمع المؤسسات المالية التي تعمل على إدارة وتفعيل الوضع الاقتصادي فيه ومع زيادة حجم المتعاملين مع هذه المؤسسات وزيادة حرص الافراد على عدم التعامل بالربا بأنواعه ظهرت المصارف الاسلامية كبديل للمصارف التقليدية القائمة على الربا؛ ومن المعلوم أن هوية المصرف وشخصيته الإسلامية لا تتم إلا بتميزه عن المصارف الربوية فقد استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق هذا الإمتياز بتقييد معاملاتها بأحكام شرعية إسلامية تحكمها هيئة رقابة شرعية حيث أن للتدقيقالشرعي الداخليفي المصارف الإسلامية الدور الكبير في ضمان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والحد من المخالفات الشرعية الناتجة عن سوء في التطبيق؛ لذا جاء هذا البحث ليلقي الضوء على موضوع التدقيق الشرعيالداخلي متناولًا دورها في الحد من المخالفات الشرعية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في محاولته الإجابة على التساؤلات التالية :

ما دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في الحد من المخالفات الشرعية في البنك الإسلامي الأردني ويتفرع عن هذا التساؤل :

1. مامفهوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني ؟
2. ما مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني ؟
3. ما متطلبات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني ؟
4. ما معيقات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني؟

أهمية البحث:

وتتمثل أهمية البحث من أنها تسلط الضوء على الأمور التالية:

في زمن التطور الحديث وما ينبثق عنه من معاملات مالية جديدة كان لابدّ من التأكد من سلامة تطبيق المعاملات المالية المقدمة وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ولوجود غالبية من الموظفين غير المؤهلين مهنيًا وشرعيًا ممّا ساعد على وقوع الكثير من الاخطاء الشرعية فكان لابدّ من تصحيح هذه الاخطاء للتقليل من تكلفة الوقت والجهد وللحد من أي مخالفة شرعية قد تقع ولحاجة المتعاملين في المصرف الاسلامي للتحقق من أنّ معاملاتهم تمّت وفق أحكام الشريعة الاسلامية في جميع مراحلها ممّا يؤدي لاطمئنانهم وبتالي زيادة إنتمائهم لهذه المصارف ممّا سيدفع هذا الامر تشجيع وانتشار لفكرة الصيرفة الإسلامية.

وتكمن أهمية بحثي في أنّه يبين دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني والتوصّل إلى نتائج وتوصيات ترفع من مستوى إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

1. توضيح دور إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في الحدّ من المخالفات الشرعية .
2. بيان مفهوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني .
3. بيان مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني .
4. توضيح متطلبات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني.
5. توضيح معيقات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني .

الدراسات السابقة:

1) الشريف، عمر، (2018م) ،**واقع ومستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية** ، مؤتمر الشورى السابع لتدقيق الشرعي، الأردن .

تمّ ابراز مفاهيم أساسية تتعلق بالتدقيق الشرعي بشيء من التفصيل لكنّها لم تتطرق الى معوّقات التدقيق الشرعي في الواقع الحالي.

2) حماد، حمزة ،(2006م)، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**،رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ،عمان.

تناولت هذه الدراسة موضوع هيئات الرقابة الشرعية بشيء من التفصيل ولكنّها لم تتطرق لموضوع التدقيق الشرعي إلا بإيجاز بسيط لا يفي بالغرض.

3) الخليفي ، رياض ، (2005م) ، **هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، الإمارات.

تمّ إبراز بعض الأسس و االمفاهيم الإستراتيجية المتعلّقة بالتدقيق الشرعي للوصف التفصيلي لآلية التدقيق و الرقابة الشرعية.

4) الخليفي، رياض، (2003م)، **أعمال الهيئات الشرعية بين الاستشارية الفردية والمهنية المؤسسسية**، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية، البحرين .

تناولت هذه الدراسة موضوع الهيئات الشرعية ولم تتطرق للحديث عن التدقيق الشرعي .

5)عكاشة، عبد الفتاح، (2014م)، **التدقيق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية**، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية ، عمان.

تناولت هذه الدراسة أهمية التدقيق الشرعي الداخلي بشيء من التفصيل وتطرقت لدراسة بعض العوائق التي تحد من فاعلية التدقيق الشرعي الداخلي .

6)الشريف، محمد، (2005م)، **الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية،** المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، السعودية .

تناولت هذه الدراسة مفاهيم أساسية عن الرقابة وتوصلت لإقتراح قانون للرقابة والتدقيق الشرعي.

وقد تميّز بحثي عن الدراسات السابقة؛ بأنّه ركز على إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الاسلامي الأردني، وبيان دورها في الحدّ من المخالفات الشرعية لمعرفة بعض الأمور المهمة المتعلّقة في عمل ادارة التدقيق الشرعي الداخلي.

منهج البحث:

1. استقراء وتتبع المادة العلمية من مظانها الشرعية و الإدارية و التقنية كخطوة أولى للحصول على المادة اللازمة كأساس للبناء والتحليل.

2. المنهج الوصفي وذلك بدراسة واقع إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

3. ثمّ استخدام المنهج التحليلي بأدواته الثلاث "التفسير و النقد والاستنباط" للوصول إلى كيفية التطبيق .

خطة البحث:

تناولت خطة بحثي ما يلي:

المبحث الأول : إدارة التدقيق الشرعي الداخلي .(المفهوم،المهام،المتطلبات،المعيقات)

المطلب الأول: مفهوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

المطلب الثاني : مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

المطلب الثالث : متطلبات تطبيق إدارة التدقيق الشرعي الداخلي .

المطلب الرابع : معيقات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي .

المبحث الثاني:إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني.

المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني.

المطلب الثاني: إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وعلاقتها في الحدّ من المخالفات الشرعية.

هذا الجُهد و على الله التُكلَان، ومنه التوفيق و السداد.

المبحث الأول

التدقيق الشرعي الداخلي (مفهوم، مهام، متطلبات، معيقات)

المطلب الأول: مفهوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

يعدّ التدقيق الشرعي بشقيه الداخلي والخارجي من أهمّ الأدوات المُتبعة لتقييم نظام الرقابة الشرعية، ومساعدة المؤسسات المالية الاسلامية في تعزيز الثقة بها لتمتُّعها بالإستقلالية، حيث تقوم الهيئة العامة في المؤسسات المالية الإسلامية بتعيين هيئة الرقابة الشرعية ويتبعها نشاط التدقيق الشرعي الداخلي.[1]

في هذا البحث سأتناول موضوع التدقيق الشرعي الداخلي الذي برز دوره في الفترة الأخيرة.

الفرع الأول:مفاهيم أساسية

أولًا : تعريف الإدارة لغة:

أ. "مصدردور دَارَ الشيءُ يَدُورُ دَوْراً ودَوَرَاناً ودُؤُوراً واسْتَدَارَ وأَدَرْتُه أَنا ودَوَّرْتُه وأَدَارَه غيره ودَوَّرَ به ودُرْتُ به وأَدَرْت اسْتَدَرْتُ ، ودَاوَرَهُ مُدَاوَرَةً ودِوَاراً :دار معه"[2]

ب." أدار العمل، وأدار الآلة: تولى تصريف الأمور فيهما. وأدار الرأي والأمر: أحاط بهما"[3]

ثانيًا: تعريف الإدارة اصطلاحًا:

أ. "النشاط الموجه نحو توفير التعاون المثمر، والتنسيق الفعال بين الجهود البشرية المختلفة العاملة من أجل خلق تحقيق هدف معين بدرجة عالية من الكفاءة."[4]

ب. عملية يمكن عن طريقها الجمع بين الموارد المتاحة لتحقيق غايات معينة أو للدلالة على مجموعة من الأفراد يتعاونون للقيام بأعمال محددة أوتنفيذ العمل بواسطة جهود الاخرين.[5]

---

(1)انظر: زعيم،صباح الدين،(2016م) **مؤتمر شورى السادس للتدقيق الشرعي**،اسطنبول، تركيا.
(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1994م)،**لسان العرب**، ط3، بيروت، لبنان.
(3) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط (دور)** 1/ 312
(4) بن حبتور،عبد العزيز صالح،(2009م)،**مبادئ الإدارة العامة**،ط1،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص39
(5) انظر:سالم فؤاد واخرون،(1992م)،**المفاهيم الادارية الحديثة**، ط4،عمان:مركز الكتب الأردني،ص11.

ج."عملية ضرورية في أي نشاط متعاون وفي أي مستوى تنظيمي ،حيث أن الإدارة لا تنحصر في وظيفة المدير العام للمشروع ،ولكن وظيفة رئيس العمال وغيره في المستويات المختلفة سواء التشغيلية أو الإدارية."[1]

ثالثا:تعرف التدقيق لغةً:

أ."مصدردَقَّقَ كَانَ عَلَيْهِ تَدْقِيقُ الحِسَابِ : أي ضَبْطُهُ بِإِمْعَانٍ ، أمعن النظر فيه،درسَه بانتباه وعناية،أَمْعَنَ فيهِ النَّظَرَ لِيَكونَ خالِياً مِنَالخَطَإِ."[2]

ب."دقق: الدَّقُّ: مصدر قولك دَقَقْت الدَّواءَ أَدُقُّه دقّاً، وهوالرَّضُّ. والدَّقُّ: الكَسر والرَّضُّ في كل وجه، وقيل: هو أَن تضرب الشيءَبالشيء حتى تَهْشِمَه، دَقَّة يَدُقُّه دَقّاً ودقَقْتُه فانْدَقَّ.والتَّدْقِيقُ: إنعامُ الدَّقّ. والمِدَقُّ والمِدَقَّةُ والمُدُقُّ: ما دقَقْتَبه الشيءَ."[3]

رابعا:تعريف التدقيق اصطلاحًا:

التعريف الأول لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

عملية يُبدي فيها الممارس استنتاجا مُصصمًا بشأن تقييم أو قياس الموضوع؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ هدف عملية التأكيد المعقولة هي تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظروف العملية كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن الاستنتاج الممارس.[4]

التعريف الثاني:

جمع المعلومات والأدلة لتحديد مدى توافق المعاييرالمقررة سلفًا مع المخرجات الناتجة والتقريرعن ذلك ويجب أداء المراجعة من طرف شخص كفُء ومستقل.[5]

---

(1) عبدالفتاح،محمد سعيد،(1988م)،**الادارة العامة**، ط6، الاسكندرية،مصر ص16.
(2) أبو العزم،عبد الغني ،(2013م)، **معجم الغني** ،ط1، دار الكتب العلمية .
(3) بن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1994)،**لسان العرب**،(دقق)،ط3، بيروت، لبنان،ص100.
(4) انظر:احمد، حلمي جمعة،(2009م)،**المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث** ،ط1،عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ص25.
(5)انظر: https://khitasabdelkarim.wordpress.com/ ،7-7-2019.

التعريف الثالث: من الناحية المهنية:

عملية فحص واختبارلمستندات ودفاتر وسجلات المنشاة فحصا محايدًا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة البيانات المالية للمنشاة اعتمادا على قوة نظام الرقابة الداخلية.[1]

وتميل الباحثة إلى التعريف الثاني فهو الأدق؛ فقد تبيّن فيه حقيقة التدقيق في أنّه جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعاييرالمقررة سلفًا وبيّن التعريف أيضًا مواصفات من يقوم بعملية التدقيق .

خامسًا: تعريف إدارة التدقيق الشرعي الداخلي:

"إنّ ما يميز العمل المصرفي الإسلامي هو مدى التقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية في المصرف والذي يسمى بنظام الضوابط الشرعية، وباعتبار أنّ عبء وجود نظام سليم وفعّال للضوابط لا يقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية فحسب بل هو بحاجة إلى فريق من المدققين الشرعين لكشف اي انحرافات فورية ومعالجتها بالشكل السليم، وقد تم تعريف التدقيق الشرعي الداخلي بأنه :نشاط تأكيدي استشاري موضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين انجاز أهداف المنشأة من خلال التحقق من اتباع المؤسسة للضوابط والاحكام الصادرة من قبل الهيئة الشرعية".[2]

"وعُرّف أيضًا بأنّه نشاط مستقل وموضوعي يُقدم تأكيدات وخدمات استشارية شرعية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة عن طريق التحقق من إتباع المؤسسة للضوابط والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية خلال اتباع أسلوب منهجي منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعاليّة عملية إدارة المخاطر الشرعية ونظام الرقابة الشرعية وحوكمة هياكل النشاطات الشرعية." [3]

---

(1)انظر:احمد، حلمي جمعة،(2009م)،**المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث** ،ط1،عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع ،ص25.

(2) انظر:عطية، عبد الله،(2016م)، **مفاهيم الرقابة و التدقيق و المراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية و التطبيق**،المؤتمر السادس لتدقيق الشرعي، اسطنبول، تركيا.

(3) الشريف ، عمر،(2018م)، **واقع و مستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية**، مؤتمر الشورى السابع لتدقيق الشرعي، الأردن.

ويمكن أن يُعرف بأنّه عملية رصد لأعمال المؤسسة وتقويمها وحفظها من الانحراف، فتعدّ هذه العملية هي الأساس لقيام هيئة الرقابة الشرعية بالشهادة المتمثلة بالتقرير الذي تصدره عن مدى التزام المؤسسة في أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية.[1]

وترى الباحثة بأنّ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي تعني :

وحدة إدارية (إدارة أو قسم)ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووظيفتها الأساسية مساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعية الداخلية وفاعليته في تحقيق أهداف إدارة المؤسسة في ضمان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لكافة المعاملات المالية .

(1) انظر:القضاة،منصورعلي، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تطوير أدائها**،رسالة دكتوراة، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية،جامعة اليرموك،ص122.

المطلب الثاني: مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

عند الحديث عن هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني لا بدّ من الأخذ بعين الإعتبار أنّ عملها يقتصر على مهمة المراقبة والتدقيق لأعمال البنك وأقسام الإدارة العامة ويتمّ من خلال إدارة التدقيق الشرعي التعرّف على آراء وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية* لكل ما هو جديد من المعاملات، كما يتمّ بواسطتها الردّ على استفسارات جهاز التنفيذ خلال حركة العمل اليومي، إضافة إلى قيامها بمهمة التدقيق خلال المراحل المختلفة للتنفيذ واكتشاف الأخطاء وتصحيحها أولًا بأول في ضوء توجيهات الرقابة الشرعية.[1]

"لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي العديد من المهام حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية في الاردن ومن أبرزها:[2]

1. التأكد من أن أعمال البنك تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية .
2. التأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات.
3. توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة دائرة التدقيق الشرعي الداخلي ضمن ميثاف التدقيق الشرعي الداخلي المعتمد من المجلس.
4. عدم تكليف موظفي دائرة التدقيق الشرعي الداخلي بأعمال تنفيذية.
5. مراجعة عمل الوحدات التنظيمية في دوائر الادارة العامة والفروع والشركات التابعة،واعداد التقارير حول الملاحظات الشرعية التي تم اكتشافها والاجراءات المعنية باتخاذ الاجراءات اللازمة لمعالجة تلك الملاحظات والمخالفات وتعد التقارير دون أي تدخل خارجي ويحق لدائرة التدقيق الشرعي الداخلي مناقشة تقاريرها مع الفروع والشركات التابعة التي تم تدقيقها.
6. مراجعة القضايا الشرعية في الشركات التابعة للبنك.
7. أي أعمال واختصاصات أخرى ذات علاقة بطبيعة عمل الدائرة تسندها اليها الهيئة."

---

*هيئة الرقابة الشرعية :هي هيئة مستقلة من الفقهاء المتخصصين بمجال فقه المعاملات المالية وهم من يتحملون مسؤولية توجيه أعضاء مجلس الادارة فيما يتعلق بأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية من أجل ضمان الامتثال لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(1)انظر: الصيفي،عبدالله، (2014م)،**تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الاسلامي الاردني**.

(2)البنك المركزي الأردني،(2016م) **تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية في الأردن،** رقم(64)مادة20 ص26.

غير أنّه يوجد مهام أخرى غير التي ذُكرت في تعليمات الحاكمية :

1.حصر المكاسب المخالفة للشريعة والتصرف بها وفق قرارات الهيئة.[1]

2.تقييم التزام إدارة المصرف بنظام إدارة مخاطر يحتاط به من تحقيق خسائربالأعمال امتثالا للمبدأ الإسلامي (لا ضرر ولا ضرار)، وذلك في ضوء ما تقرره مبادئ الشريعة الإسلامية و أحكامها وفقاً لقاعدة الخراج بالضمان.[2]

3.وضع خطة التدقيق الشرعي السنوية ،على أن تعتمد من قبل الهيئةوالالتزام بجميع بنودها.[3]

4.إعداد دليل عمل يوضح أغراض القسم وصلاحياته ومسؤولياته، ويكون متفقاً مع مبادئ الشريعة الاسلامية وأحكامها و في ضوء مقررات هيئة الرقابة الشرعية و الفتاوى الصادرة منها، ويجب أن يبين الدليل أن المراقبين الشرعيين الداخليين ليس لديهم صالحية أو مسؤولية تنفيذية تجاه الأعمال التي يراجعونها، ويصادق على الدليل من قبل رئيس هيئة الرقابة الشرعية و رئيس مجلس الإدارة.[4]

ويمكن أن تتوزع هذه المهام بين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدققين الشرعيين بما يتفق مع المستوى الإداري لكل منهم داخل الإدارة .

---

1) الشريف، عمر، (2018م) ،**واقع ومستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية**، مؤتمر الشورى السابع لتدقيق الشرعي،الأردن .

(2) https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152801782417238.pdf 2019/7/12.

(3) الشريف، عمر، (2018م) ،**واقع ومستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية**، مؤتمر الشورى السابع لتدقيق الشرعي، الأردن.

(4) https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152801782417238.pdf 2019/7/12.

المطلب الثالث: متطلبات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

"تحتاج إدارة التدقيق الشرعي الداخلي للعديد من الأمور للقيام بعملها على أكمل وجه حتى يتسنَ لها فحص مدى التزام المؤسسة بالشريعة الاسلامية في جميع أنشطتها؛ وفي هذا الصدد يجب أن تهتم ادارة المؤسسة بما يأتي":[1]

أولًا: المدققون الشرعيون : التأهيل والكفاءة.

يجب أن يتمتع المدققون الشرعيون بالتأهيل العلمي والكفاءة المهنية بشكل كامل فضلًا عن الأخلاق الإسلامية وللعديد من الأمور أهمّها:

أ.شهادة جامعية ملائمة.

ب.تدريب ملائم ولفترة زمنية ملائمة على مهام ادارة التدقيق الشرعي الداخلي.

ج.اتقان لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية بصفة عامة ،وفقه المعاملات بصفة خاصة.

د.كفاءة مهنية وتأهيل عملي ملائم، وتمكن من المهارات اللازمة في مجال جمع أدلة الاثبات** بأساليب فنية ملائمة وهذا يتطلب خبرة عملية لفترة زمنية ملائمة في مجال عمل التدقيق الشرعي.

ه.الحفاظ على الكفاءة المهنية بالتأهيل المستمر، ومتابعة التطورات في مجال التدقيق الشرعي.

و.الحرص المهني الملائم عند إنجازعمليات التدقيق الشرعي الداخلي.

ز.أن يجمع فريق المدققين الشرعيين بين المتخصصين في الشريعة الإسلامية والمدققين المحاسبين والاقتصاديين وغيرهم من التخصصات اللازمة لتغطية مجالات العمل الخاضعة للتدقيق الشرعي.

ثانيًا:الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

يجب أن تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي في وضع يحقق لها أعلى درجات الاستقلال والموضوعية في أداء مهامها، وطبقًا لمعيار الرقابة الشرعية الداخلية؛ يجب أن تكون مكانة التدقيق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للمدقق الشرعي الداخلي بانجاز مسؤولياته، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي للمدقق الشرعي الداخلي عن مستوى ادارة التدقيق الداخلي، ويجب أن يكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة التدقيق الداخلي.

---

(1)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،**كتاب برنامج المراقب والمدقق الشرعي**،البحرين،ص34+35.

**أدلة الاثبات: عرّف المعيار الدولي للتدقيق أدلة الاثبات في التدقيق بأنها :المعلومات التي يحصل عليها المدقق للتوصل لاستنتاجات يبني المدقق على أساسها رأيه.

ومن هذا المنطلق فإنّ الاستقلال لا يُقصد به أن تكون إدارة التدقيق الشرعي مستقلة عن المؤسسة التي تعمل فيها لأنّ هذا غير ممكن فالمدققون في المؤسسة يعملون لصالحها وهم أجزاء فيها، وإنما يقصد بالاستقلال ما يلي:[1]

1.أن تكون إدارة التدقيق الشرعي الداخلي من حيث الوضع التنظيمي مستقلة إداريًا عن الجهات التي تقوم بمتابعة وتقويم أعمالها.

2.أن يكون المدققون الشرعيون من حيث الوضع الوظيفي مستقلون الى الحدّ الذي يضمن أداءهم لعملهم بموضوعية وتعني الموضوعية هنا :الحياد ويتحقق ببناء الاستنتاجات على أدلة الاثبات وعدم التأثر بالنواحي الشخصية والعاطفية أو التوصلالى استنتاجات لا تحملها أدلة الاثبات.

ومحصّلة الوضع التنظيمي لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي أن ترتبط بأعلى مستوى إداري ممكن داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة؛ بحيث يكون الإرتباط بلجنة التدقيق ماليا: (أي من حيث دفع الأتعاب) وإداريًا: (من حيث التعيين والترقية والفصل) وفنيًا: (من حيث وضع نطاق العمل وتقديم التقرير).

وبحسب تعليمات الحاكمية فقد تقرر على مجلس إدارة البنك توافر هذه المتطلبات لموظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وهي:[2]

أ.شهادة جامعية ملائمة مع الإلمام بأصول المعاملات المالية الإسلامية وشروط كل عقد وأسباب فساده.

ب. أن يكون على دراية ومعرفة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وعلى المجلس أيضًا التحقق من عدم تكليف موظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بأيّ مهام تنفيذية وأن يتحقق المجلس من أنّ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي خاضعة للإشراف من قبل الهيئة وأنّها ترفع تقاريرها الى رئيس الهيئة وعمل نُسخ منها إلى لجنة التدقيق وإلى المدير العام لضمان استقلالية المدقق الشرعي.

---

(1)هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،**كتاب برنامج المراقب والمدقق الشرعي**،البحرين،ص34.

(2)البنك المركزي الأردني،(2016م)،**تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية في الأردن**،رقم(64)مادة20 ص27.

ويمكن عنونة ماجاء في تعليمات الحاكمية من متطلبات التدقيق الشرعي الداخلي بالشكل التالي:[1]

المهنية: وذلك بجعل الأمور التالية تحكم نشاط التدقيق الشرعي الداخلي نفسه من خلال التقييد والالتزام بما يلي:

1.جميع الفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

2. يتصف موظفو التدقيق الشرعي الداخلي بالإتقان المهني ، كما أنّه لديهم خلفية أكاديمية مناسبة مع الالمام بأصول المعاملات المالية الإسلامية وشروط كل عقد وأسباب فساده.

ولديهم تدريب ملائم على مهام التدقيق الشرعي الداخلي ،ومعرفة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية*.

السلطة: وتعني بأن يتمتع مديرإدارة التدقيق الشرعي الداخلي والمدققون بالصلاحيات التالية التي ستمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية وهي:

1. حق الاتصال المباشر مع هيئة الرقابة الشرعية ودون أي حواجز.
2. حق الاتصال بأي موظف داخل البنك بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة اليهم.
3. ضمان متابعة تصويب ملاحظات التدقيق الشرعي من مجلس الادارة.

وترى الباحثة أنّ الحاجة لمثل هذه المتطلبات أساس مهم لقيام إدارة التدقيق الشرعي بمهامها وواجباتها على نحو كفَء وفعّال لمساعدة الإدارة فيما يتعلق بضمان الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها التي تقدمها.

---

(1)الشريف، عمر، (2018م) ،**واقع ومستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية**، مؤتمر الشورى السابع للتدقيق الشرعي، الأردن.

*هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م، ومقرها الرئيس مملكة البحرين.

المطلب الرابع: معيقات إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.

التدقيق الشرعي هو الجانب الرقابي الميداني الذي يُجسد سمة البنك ويَعدّ وجوده جزءًا من أعمال الرقابة الشرعية ومن واجباته الأساسية التحقق من مطابقة أعمال البنك للفتاوى الصادرة عن الهيئة من خلال توجيهات المراقب الشرعي إلّاأنّ هناك عدة معيقات قد تحول دون قيام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي بعملها ومن هذه المعيقات:

1. "سرية المعاملات أو بعضها تحول دون إعطاء التفاصيل العملية والخطوات التنفيذية للتدقيق كما أنّ لقلة العلم أو الخبرة في نطاق نظام المعلومات المتبعة وقلة المهارات الحسابية والرقابية والمالية والشرعية لدى موظفي التدقيق الشرعي الداخلي قد تعيق من عملها."[1]

2. عدم الالتزام بأحكام الشريعة في بعض أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية؛ حيث أن الالتزام الشرعي هو مايميز العمل المصرفي الإسلامي عن المصارف التقليدية فمن البديهي أن تتحقق المعايير الشرعية كاملة، إلّا أنّ بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تستاق وراء أهداف مادية الأمر الذي يجعلها تَمارس بعض الأنشطة المنافية لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

3. قلة الهيئات الأكاديمية الإسلامية لتأهيل العاملين بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فمن الملاحظ عدم توافر المؤهلين علميا ومهنيا ممن يجمعون بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد بين العاملين في هذه المؤسسات المالية الإسلامية؛ ففي الواقع فإن أصحاب التكوين الفقهي الإسلامي لا علاقة لديهم بالجانب الإقتصادي والقانوني والفني الضروري لسير عمليات المصرف.[3]

4. "عدم وجود الوعي الكافي للعاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكافية لأصول المعاملات المالية في الإسلام ، والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الإستثمار والخدمات المالية التي تَقدمها هذه المصارف والتي في الغالب يكون مدخلها هو البعد الشرعي في عملها."[4]

5. قلة عدد موظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حيث إنّ عدد موظفي هذه الادارة في البنك الإسلامي الأردني ثمانية موظفين يقومون بالتدقيق على أكثر من 90 فرع وهذا من شأنه سيقلل من كفاءة وفاعلية أداءهم.[5]

---

(1) الصيفي،عبدالله، (2014م)، **تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الاسلامي الاردني**.
(2) انظر:- https://islamicmarkets.com/
(3) انظر: زيدان،محمد،(2009م)، **تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.
(4) الصيفي، عبدالله، (2014م)، **تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الاسلامي الاردني**.
(5) مقابلة شخصية، د.علي أبوالعز، مدير إدارة التدقيق الشرعي، البنك الاسلامي الأردني، فرع شميساني،2019/7/14.

المبحث الثاني

إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الاسلامي الأردني

المطلب الأول: نبذة عن البنك الاسلامي الأردني

يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الإسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للإدخار بدون فائدة، وفي سنة 1950 انتقلت فكرة إعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية الى دولة باكستان، وفي أوائل الستينات جرت أول محاولتين لإنشاء بنوك إسلامية، إحداهما في الباكستان والثانية في مصر. وفشلت الأولى ونجحت الثانية، وكانت أولى المحاولات الجادة في العصر الحديث لإنشاء بنوك تقدم خدمات وأعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية بدأت عام 1963م من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار.[1]

لقد بدأت إشراقات البنوك الاسلامية بانشاء بنك ناصر الاجتماعي، ثمّ انشاء البنك الاسلامي للتنمية بجدة سنة 1975م، وهذه مؤسسات حكومية. وفي عام1975م أنشئ بنك دبي الاسلامي في دولة الامارات العربية المتحدة كأول بنك قطاع خاص، ثم بنك فيصل الاسلامي المصري سنة 1977، ثم بيت التمويل الكويتي في نفس العام ، ثم بنك فيصل الاسلامي السوداني سنة 1978م، والبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار في نفس العام، ثم توالى بعد انشاء المصارف الاسلامية في الدول الاسلامية.[2]

تأسس البنك الاسلامي الأردني للتمويل والاستثمار ،(كشركة مساهمة عامة محدودة) سنة 1978م وباشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22م، قام البنك بتغيير شعاره واطلاق هويته المؤسسية الجديدة في اطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمحموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من تموز لعام 2010م.[3]

ويعد ظهور (البنوك الاسلامية) جزءًا من الظرفية العامة التي سادت في الدول الاسلامية خاصة بعد حرب (1973م)،والزيادة في وأسعار النفط ،حيث برزت هذه البنوك بحدة وتطورت تطورًا ملحوظًا من أجل المساعدة على استيعاب الفائض النقدي الناتج عن تلك الزيادة ،وصاحب ظهورها تطورًا في الفكر الاقتصادي الاسلامي الحديث."[4]

---

(1) https://www.arabnak.com/ 2019/7/13.
(2) انظر:محمد،يوسف،(1966م)،**المصرفية الإسلامية الازمة والمخرج** ،ط2، القاهرة: الوفاء للطباعة والنشر ،ص87.
(3) https://www.jordanislamicbank.com/ 2019/7/20.
(4) العاني،أسامة،(2015م)،**المصارف الإسلامية ودورها في التنمية البشرية** ،ط1،بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ،ص172.

المطلب الثاني: إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وعلاقتها في الحد من المخالفات الشرعية.

أولًا:تعريف المخالفة الشرعية:

تعرف المخالفة الشرعية بأنّها : الاجراءات المخالفة لقرارت وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية؛ كأن تكون المخالفة في ما أقرته هيئة الرقابة الشرعية سواء للنشاط ككل أو لنموذج عقد لم تقره/تجزه الهيئة ، أو قد تنتج المخالفة الشرعية بسبب نقص في معلومات وبيانات هامة أدت لحدوث مخالفة شرعية.

ثانيًا: طبيعة المخالفات الشرعية في البنك الإسلامي الأردني.

هناك العديد من الملاحظات الشرعية التي يتم رصدها من قبل المدقق الشرعي ويتم تسجيلها ومناقشة مدير الفرع بها فقد تكون المناقشة فورية –في حال كانت الاجابة والافادات مقنعة- لكن في حال كانت الملاحظة الشرعية غير مقنعة وغير مبررة تبريرا صحيحا فانها تسجل في التقرير الشرعي للمدقق الشرعي وتتم مناقشة الهيئة بها لمعرفة جوانب الخطأ والتصرف حسب تعليمات الهيئة بالطريقة الصحيحة.[1]

وتتعدد هذه المخالفات ومن أنواعها:[2]

النوع الأول :اجراء مخالف لقرار هيئة الرقابة الشرعية، ومن أمثلته:

1.بيع قبل الشراء/الحيازة في عقود المساومة والمرابحة.

2.ذكر اسم العميل في مستندات اعتماد المرابحة.

3.دفع فوائد على كشف حساب الشركة لصالح مدفوعات بطاقة فيزا أو لدى المراسل.

4.دفع فوائد على رصيد مبيعات الشيكات السياحية بسبب التأخر في دفعة لشركة الشيكات السياحية.

5.استلام غرامات تأخير على المدينين بعمليات تقسيط أو فيزا أو استصسناع الخ

تأخير دفع رأس مال السلم عن تاريخ العقد.

---

(1)مقابلة شخصية،د.علي أبوالعز،مدير ادارة التدقيق الشرعي،البنك الاسلامي الأردني،فرع شميساني2019/7/14م.

(2)أنظر:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،**كتاب برنامج المراقب والمدقق الشرعي**،البحرين،ص132.

النوع الثاني: نموذج عقد غير مطابق للصيغة المجازة بقرار هيئة الرقابة الشرعية ومن أمثلته:

1.استخدام طبعة قديمة لا تتضمن تعديلات الهيئة في قراراتها .

2.تعديل بعض مواد العقد أو اضافة مواد جديدة.

النوع الثالث:نموذج/عقد غير مجاز من هيئة الرقابة الشرعية، ومن أمثلته:

1.استخدام عقد غير مجاز من الهيئة.

2.استخدام عقد نصت الهيئة على عدم شرعيته /بطلانه.

النوع الرابع :عدم اكتمال البيانات والمعلومات، ومن أمثلته:

1.عدم تدوين بيانات وصف البضاعة /الثمن/اسم الطرف الثاني في العقود والنماذج المستخدمة.

2.عدم تدوين تاريخ العقد أو النموذج/ توقيع الأطراف.

تَصنف الملاحظات الشرعية حسب المخاطر حيث أن توجه دائرة التدقيق الشرعي الداخلي أصبح حول مفهوم التدقيق المبني على المخاطر؛حيث يعرف بأنه التدقيق الذي بواسطته يتم تصنيف مخاطر الفرع الى درجات؛ مرتفع ومتدني ومتوسط ومن خلال هذا التصنيف يتم تحديد دورية الزيارة القادمة لكل فرع ، وبالتالي فان زيارة المدقق الشرعي أصبحت تعتمد على نوع وكمية المخاطر التي يتعرض لها فكلما زادت درجة المخاطر قلت المدة اللازمة للزيارة القادمة لهذا الفرع.[1]

وهنا يرد مصطلح التدقيق وفقا لمدخل المخاطرة وفي محدودية الموارد المتاحة لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي يتم التركيز على المجالات الأكثر مخاطرة.[2]

كما تقترح الباحثة معايير لتصنيف المخالفات الشرعية حسب المخاطر والتي على إثرها تصنف إلى عدة امور كالتالي:

1.العمليات التي تثير الشبهة كإنخفاض نسبة الربح أو إرتفاعها بطريقة ملفتة والتدقيق لمنتجات جديدة ووجودعمليات تربطها بالشركة علاقة خاصة كأعضاء مجلس الادارة أو الشركاء الملاك وغيرهم يمكن أن تَعطى درجة مخاطرة عالية.

2. طبيعة وصفات العمليات من حيث نمطية العمليات المنفذة ومدى استخدام النظم الآلية يساعد هذا العامل على اختيار عينات أقل نسبة في حال عدم النمطية أو ضعف استخدام النظم الآلية ويمكن أن تَعطى درجة مخاطرة متوسطة.

---

(1)مقابلة شخصية،د.علي أبوالعز،مدير ادارة التدقيق الشرعي،البنك الاسلامي الأردني،فرع شميساني.2019/7/14م.

(2) مرجع سابق.

3.مدى كفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية من وجود المرجعية الشرعية المتكاملة ووجود عاملون أكفاء مهنيا وشرعيا؛ فقوة نظام الرقابة الداخلية يساهم في وجود مخاطر أقل وبالتالي اختيار عينات أقل ويمكن أن تَعطى درجة مخاطرة متدنية .

ومن العوامل الأخرى التي تؤثر في المخاطر:[1]

-مدى كفاءة ونزاهة الأفراد.

-حجم الأصول، السيولة ،المعاملات.

-المنافسة

-درجة التعقيد.

-تأثير العملاء، والموردين.

- الانتشار الجغرافي للعمليات.

- مدى ملائمة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وللإستفادة من هذا المدخل يستدعي التركيز على المجالات ذات الحجم المالي الكبير ، والتركيز على المجالات أو الأنشطة ذات التأثير النسبي العالي في ربحية المؤسسة.

وترى الباحثة أن تطور دائرة التدقيق الشرعي واعتمادها على تحليل وتصنيف المخاطر أصبحت تقلل عليها تكلفة الوقت كما أنها أصبحت من خلالها قادرة على التنبؤ بالوقت اللازم للمكث في كل فرع.

(1)انظر:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،**كتاب برنامج المراقب والمدقق الشرعي**،البحرين،ص78.

ثالثًا: الآليات المتبعة للحد من المخالفات الشرعية.

بما أنّه يوجد هناك مخالفات شرعية فبتالي يوجد هناك إجراءات متبعة للحد والسيطرة على هذه المخالفات الشرعية كأسلوب النصيحة المباشرة ، والتعاميم الإدارية فمن خلالها يستطيع المدقق الشرعي لفت انتباه المدير حول هذه الأخطاء وكتابة التوصية اللازمة وأيضًا من خلال الدورات التدريبية التي يَقيمها البنك الاسلامي الأردني لموظفيه حرصًا منه على تطوير خلفيتهم الشرعية.[1]

وهناك آليات أخرى متبعة لمعالجة الملاحظات الشرعية منها:[2]

1.تصحيح التطبيق بإزالة سبب الملاحظة ،إن أمكن كفسخ العقد أو رد الغرامة المحرمة أو تصحيح المستند المستخدم.

2.تجنيب الأثر المالي المترتب على المخالفة ان وجد لحساب الأعمال الخيرية.

3. الاكتفاء بالالتزام بعدم التكرار والتنبيه على ذلك ومتابعته في حال عدم وجود أثر مالي واجب التجنيب.

4.تدوين البيانات والمعلومات بشكل لا يتناقضل مع البيانات والمعلومات الموجودة في نفس المعلومات.

5. البتّ في الأثر الشرعي للمخالفة من هيئة الرقابة الشرعية في حال عدم وضوحه لدى التدقيق الشرعي الداخلي.

---

(1)مقابلة شخصية،أستاذ أحمد حماد ،مدير فرع البنك الاسلامي الأردني،فرع أبوعلندا2019/7/16م.
(2)أنظر:هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،**كتاب برنامج المراقب والمدقق الشرعي**،البحرين،ص132.

الخاتمة

النتائج و التوصيات

النتائج :

تتلخص أهمّ نتائج الدراسة في الأمور التالية :

1.أنّ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي قد ساهمت في الحد من المخالفات الشرعية من خلال؛ التأكد من سلامة المنتجات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها ومن درجة موافقتها لفتاوى عيئة الرقابة الشرعية.

2. أنّ إدارة التدقيق الشرعي الداخلي قد ساهمت في تطوير عمل البنك من خلال مساهمتها في تدقيق معاملات البنك الإسلامي الأردني وبالتالي تقليل للأخطاء المتوقعة للعمليات المنفذة من قبل الموظفين.

التوصيات:

توصي الباحثة البنك الإسلامي الأردني بالاهتمام بإدارة التدقيق الشرعي الداخلي وتطويرها باستمرار، والأخذ بعين الإعتبار ما تمّ طرحه في النتائج ،في سبيل تحسين إدارة التدقيق الشرعي الداخلي ومنها:

1.العمل على تأهيل المدقق الشرعي ماليًا وشرعيًا بحيث يكون هناك تنوع بالخبرات العاملة في هذه الادارة.

2.من الأفضل أن يسعى البنك الاسلامي الى زيادة عدد موظفي إدارة التدقيق الشرعي الداخلي؛ وذلك ليتم القيام بتدقيق أكبر قدر ممكن من المعاملات المالية،واكساب المدقق الشرعي مهارة التدقيق فنيًا من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية؛ حيث أنها تلعب دورًا هامًا في أداء المدقق الشرعي بمهامه بكفاءة وفاعلية .

3. ضرورة تحسين بعض الأمور المتعلقة بإدارة التدقيق الشرعي الداخلي ومن هذه الأمور؛ اختيار موظفين أكفّاء مهنيًا وشرعيًا، والعمل على زيادة الزيارات الدورية التي يقوم بها موظفو التدقيق الشرعي الداخلي.

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	ج
الشكر	د
الملخص باللغة العربية	ه
الملخص	و
المقدمة	1
مشكلة البحث	
أهمية البحث	
أهداف ابحث	
الدراسات السابقة	
منهج البحث	
خطة البحث	
المبحث الأول: التدقيق الشرعي الداخلي.(المفهوم، المهام، المتطلبات، المعيقات)	
المطلب الأول: مفهوم إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.	
المطلب الثاني: مهام إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.	
المطلب الثالث: متطلبات تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي.	
المطلب الرابع: معيقات تطبيق التدقيق الشرعي الداخلي.	

المبحث الثاني: إدارة التدقيق الشرعي الداخلي في البنك الإسلامي الأردني	
المطلب الأول: نبذة عن البنك الإسلامي الأردني.	
المطلب الثاني: إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وعلاقتها في الحد من المخالفات الشرعية.	
النتائج	
التوصيات	
قائمة المراجع والمصادر	

قائمة المراجع والمصادر

1. زعيم،صباح الدين،(2016م) **مؤتمر شورى السادس للتدقيق الشرعي**،اسطنبول – تركيا.

2. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (1994م)،**لسان العرب**، ط3، بيروت، لبنان.

3. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط.**

4. بن حبتور،عبد العزيز صالح،(2009م)،**مبادئ الإدارة العامة**،ط1،عمان:دار المسيرة للنشر والتوزيع .

5.سالم فؤاد واخرون،(1992م)،**المفاهيم الادارية الحديثة**، ط4،عمان:مركز الكتب الأردني.

6.عبدالفتاح،محمد سعيد،(1988م)، **الادارة العامة**،مصر، ط6، الاسكندرية، ص16.

7. أبو العزم،عبد الغني ،**(**2013م)، **معجم الغني** ،ط1، دار الكتب العلمية .

8.احمد، حلمي جمعة،(2009م)،**المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث** ،ط1،عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع .

9.عطية، عبد الله،(2016م)، **مفاهيم الرقابة و التدقيق و المراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية و التطبيق**، المؤتمر السادس لتدقيق الشرعي، اسطنبول، تركيا .

10. الشريف ، عمر،(2018م)، **واقع و مستقبل التدقيق الشرعي في المملكة الأردنية الهاشمية** ، مؤتمر الشورى السابع لتدقيق الشرعي الأردن.

11.القضاة،منصورعلي، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية ودوره في تطوير أدائها**،رسالة دكتوراة، تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية،جامعة اليرموك.

12. الصيفي،عبدالله، **(**2014م)**تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الاسلامي الاردني.**

13.البنك المركزي الأردني،(2016م)**تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية في الأردن.**

14.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،**كتاب برنامج المراقب والمدقق الشرعي**،البحرين.

15. زيدان،محمد،**تفعيل دور الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية** ،(2009م)، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دبي.

16.محمد،يوسف،(1966م)،**المصرفية الإسلامية الازمة والمخرج** ،ط2، القاهرة: الوفاء للطباعة والنشر.

17.العاني،أسامة،(2015م)،**المصارف الإسلامية ودورها في التنمية البشرية** ،ط1،بيروت: شركة دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

18. مقابلة شخصية،د.علي أبوالعز،مدير ادارة التدقيق الشرعي،البنك الاسلامي الأردني،فرع شميساني،2019/7/14.

19.مقابلة شخصية،أستاذ أحمد حماد ،مدير فرع،البنك الاسلامي الأردني،فرع أبوعلندا 2019/7/16م.

المواقع الإلكترونية:

20.https://khitasabdelkarim.wordpress.com/

21./https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152801782417238.pdf.

22. https://islamicmarkets.com/ -

23.https://www.arabnak.com/

24.https://www.jordanislamicbank.com/